



الجزية والخراج في أوائل الإسلام

سياسة الخلفاء الاقتصادية

٢

الجزية والخراج

ظهر العرب من جزيرتهم واخذوا يزحفون الى البلاد المجاورة ويدونخونها وهم على جانب قليل من الحضارة والعلم بإدارة البلاد وليس لهم دواوين مدونة ولا نظام معلوم للضرائب الا نظام الاشارة او الزكاة او الصدقة^(١) الذي ورتوه عن اجدادهم او اخذوه عن جيرانهم وبعض احاديث عن سنة النبي في ما يتعلق بالضرائب التي وضعها على أراضي اليهود والمشركين والصابئين والنصارى كالتخيس والتصنيف . وكل هذا قليل قد يصلح لبلاد كبلاد العرب في اوائل القرن السابع والقرن الثامن لكنه لا يصلح لبلاد من الحضارة شأواً بعيداً كدولة بني ساسان ولايات برنطية الجنوبية ومصر حيث كانت الحضارة والتجارة والفلاحة في ارقى درجة . ولهذا لم تكن الجيوش العربية تحتل البلاد للذكورة حتى اخذ عمر منظم الدولة العربية وواضع دستورها بحث عن نظام للضرائب جديد يضمن لبيت المال مصلحته ولا يكون مجحفاً بحق الاهالي الذين دخلوا في دمة المسلمين فكان له^٢ أما ان يتبع سنة النبي في الجزية وأما ان يسير في طريق آخر اقتضته الاحوال وسنة التطور . فرأى بمد التحري والتفكير ان يقر الأراضي في ايدي اصحابها السابقين ويأخذ منهم الجزية التي كانوا يؤدونها لاصحاب السلطة قبله فكان من ذلك ان اتبع في السواد وبلاد قرص وتوابها النظام الفارسي او نظام بني ساسان وفي سوريا ومصر وشمال افريقيا النظام البرنطي وهو ما يؤيده البحث التاريخي ولا ينكره^٣ كسنة

(١) الشعر وأصدقة والزكاة واحد قال ابو يوسف (ص ٢٥) « الصدقة على المسلمين والجزية على اهل الذمة » وقال في موضع آخر ان اهل الصدقة هم اهل الياء ويلب على من ان كلمة زكاة مترجمة عن اليونانية δέκα عشرة — deka) او من diky) diky بمعنى اعادة العرف . اصل الحكم انبرامة . الترخية (الجواز) الجزاء . الترامة وربما انصرية ايضاً ومنها زكى في ادى ما على ارضه او بساعته من الضرائب (خلصاً) ثم استمدت امان اخرى ادية ودينية . وقال ايضاً « الشعر زكاة » (ص ٦٩ و ١٧) وذكر البلاذري ان الصدقة وانشر واحد (فتوح البلدان ٣٦٨)

المسلمين. قال الماوردي في « الاحكام السلطانية » (ص ١٣٢ — ١٣٣) « ان عمر حين وضع الحراج ^(١) على سواد العراق ضرب في بعض نواحيه على كل جريب قنيزاً ودرهماً وجرى في ذلك على ما استوفقه من رأي كسرى بن قباد » وقال انفاضي ابو يوسف في كتاب الحراج (ص ٣١) ان عمر بن الخطاب « لما اراد ان يمسح السواد ارسل الى حذيفة ان ابست الي بدهقان من جوخي وبست الى عثمان بن حنيف ان ابست الي بدهقان من قبل العراق فبست اليه كل واحد منها بواحد ومعه ترجان من اهل الحيرة فلما قدموا على عمر قال كيف كنتم تؤدون الى الاطاحم في ارضهم ؟ » وهكذا قتل في الشام ومصر وسائر البلاد المتسلخة عن دولة البيزنطيين. وهذا ولا شك اهم اسباب الاختلاف بين احكام الجزيرة او الحراج في العراق وبلاد العجم ومثلها في سوريا ومصر كما ستبينه في محله. ولعل عمر اضطر ان يتبع هذه الخطة اولاً لان دواوين الاراضي المفتوحة لم تكن بعد نقلت الى العربية وثانياً لان الفتوحات العظيمة التي تمت في ايامه شغلته واصحابه عن الانصراف الى هذا العمل فتركه الى خلفائه ^(٢) وانصرف الى ما هو اهم في ذلك الوقت . على ان هذا لم يمنع ان ينظر احياناً في الاظمة التي اتبعها ويدقق في امر الضرائب وموارد الخليفة كما يستفاد من اقوال بعض المؤرخين والفقهاء . فقد ذكر ابو يوسف ان عمر قال للدهاقين الذين دعاهم ليستقر منهم عن مقدار الضرائب التي كانوا يؤدونها الى الاطاحم ومن طريقها « لا ارضى منكم هذا ووضعت على كل جريب طمر او غامر بناله الماء قنيزاً من حنطة وقنيزاً من شعير ودرهماً » (ص ٢١) وقال في موضع آخر (ص ٢٢) ان عمر قال لما رُوي اليه ما فعله عثمان بن حنيف في السواد « انهم يطبقون اكثر من ذلك » فاذا سمعت هذه الاخبار يكون عمر قد ادخل شيئاً من عنده على نظمة الضرائب التي وجدها في البلاد المفتوحة . الا انه يطلب على ظني ان هذه الاخبار وضعت بعد وفاة عمر بعدة طوية وهي تنبئ عن امور حيرت في غير خلافة عمر ثم نسبت اليه والاصح علينا ان نوفق بينها وبين ما جاء عن الخليفة المذكور من حبه للعدل والرفق باهل الامة وانه كان يتبع في ذلك سنة النبي الذي جاء عنه في الحديث انه قال « من ظلم مساهداً او كلفه فوق طاقته فانا حبيبه » وانه تكلم يوم حضرته الوفاة وقال « اوصي الخليفة من بعدي بئمة رسول الله ان يوفي لهم (لاهل الامة) بسهمهم وان يقاتل من وراءهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم » ^(٣) زد الى ذلك ان عمر كان يطلب من عماله في الامصار وجباة

(١) للحراج هنا بمعنى الجزية (٢) معلوم ان ديوان الرومية وديوان القروية لم ينتقلا الى العربية الا في ايام عبد الملك والحجاج (ص ١٩٣ — ٣٠٠ — ٣٠١) (٣) كتاب الحراج لابن يوسف ص ٧١

المال » ان يقصدوا العدل فيما بين اهل الارض وبين اهل النية من غير زيادة تجحف باهل الحراج ولا نقصان بضراً باهل النية « (١) . ولا ريب في ان من بدق في اقوال مؤرخي العرب عن سياسة عمر الاقتصادية واقواله في وجوب مراعاة العدل ويدرس احواض البلاد المطلوبة درساً منزهاً عن الفرض لا بسعة الا ان يقر بان الحزبية التي كان يؤديها اهل الذمة في خلافته لم تكن باهظة ولا بحجفة بحقهم وهو ما يقول به مستشرقو اوربا ايضاً (٢) . فقد اجمع اصحاب التاريخ وكتب الحراج او كادوا يجمعون ان جزية مصر كانت في خلافة عمر دينارين على الحالم ما عدا النساء والصبيان والشيوخ وكانت جزية اهل السواد درهماً وفتيراً على كل جريب وثمانية واربعين درهماً على رأس الموسر واربعة وعشرين على الوسط واثني عشر على الفقير او العامل يده او الصانع (٣) فاذا صح ذلك كان ما اقتره عمر على اهل الذمة من الحزبية يتراوح بين دينارين ودينار اى نحو جنيه ونصف جنيه مصري على رأس الحالم كالتالي ورفاً وذهباً او عرضاً كاللذباب والمتاع وخراج الارض كما كانت الحال في ايام الاكسرة والرومان والبيزنطيين . وهي جزية معتدلة اذا قابلناها بما يؤديه الفلاح اليوم في سوريا ومصر والعراق . واذا اعتبرنا ان اهل الذمة لم يكونوا في ذلك العهد يؤديون غيرها من الضرائب لا على بيوتهم ولا على تجارتهم الخ وذلك لان الحزبية كانت وتشد ضريبة واحدة تشمل كل ما وضع على رقاب اهل الذمة وعلى اراضيهم ما اذ انهم لم يكونوا في اول الامر يفرقون بين رقاب الناس ورقاب الارض وكانت الحزبية تؤخذ من رقاب او عدد سكان القرية او الرستاق بالتخمين لا عن مساحة الارض (٤) وقد بقوا متبعين هذا النظام الى اوائل حكم بني امية — كما ارجح — حين بدأوا يفرقون بين ضريبة الرؤوس او الرقاب وبين ضريبة الاراضي او بالاحرى خراج الاراضي او ايجارها فسموا الضريبة الاولى جزية واطلقوا على الثانية كلمة خراج وهي كلمة يونانية (٥) كانت دارجة في مصر وسوريا قبل ان يفتحها العرب وكانت تستعمل للدلالة على ما كان المزارع يؤديه عيناً لصاحب الارض اى للحكومة او البلدية (٦) او البير او المالك الذي يؤجره ارضه على شروط معروفة وهم في كل ذلك يتبعون نظام الضرائب البرلطي او الفارسي الذي كان يفرق بين ضريبة الرؤوس Epikēp hāleon (رأسية)

(١) الاحكام السلطانية لهاوردي ١٣٣ (٢) انظر Becker H. Islamstudien ص ٢٣٥ — (٣) ابي يوسف . . . — ٦٩ (٤) انظر كلمة «جزية» في Encycl. Musulmane (٥) يجد القارىء تفصيل هذا الرأي في باب الاخبار انطية (٦) Metropoleis (امهات القرى)

او « andrismios (رجولية) ^(١) وبين ضريبة الاراضي او الحراج. الا ان العرب لاسباب سوف نذكرها لم تتفق عند هذا التعريف اليقين بل اخذت تخلط بين الكلمتين وكانت تارة تسمي الجزية خراجاً وطوراً تطلق كلمة خراج على الجزية والحراج الى غير ذلك مما استدرج بهن الكتب المتأخرين الى الخطأ وجعلهم يمدون الجزية والحراج من التكرارات المترادفة وهو ما يجب الانتباه له حذراً من التباس وسوء الفهم. وقد شاع هذا الاستعمال في ايام بني العباس حتى ان ابا يوسف معاصر هارون الرشيد لم يكن يفرق بين الجزية والحراج كما يؤخذ من عباراته الآتية: «الجزية بمنزلة مال الحراج» ^(٢) و«اول من فرض الحراج رسول الله فرضه على اهل هجر على كل حامل ذكراً وانثى فلما كان عمر فرض على اهل السواد» ^(٣) وهذا خطأ يتبين لان الرسول لم يكن يستعمل كلمة خراج بمعناها الاصطلاحي وكل ما ينسب اليه من هذا التقليل تجوز في استعماله كان يكون الكتاب اراد بكلمة جزية في العبارة المذكورة آنفاً الحراج كما يظهر من عبارة اخرى جاء فيها «ان رسول الله اخذ الجزية من مجوس هجر» ^(٤) وعبارة ثالثة قيل فيها «ان رسول الله اخذ منهم الحراج لاجل كتابهم» وذكر عن انشي انهُ سئل عن مسلم اعتنق عبداً نصرانياً فقال ليس عليه خراج ولا يترك ذمي في دار الاسلام بغير خراج رأسه» ^(٥)

فانت ترى من الامثال التي ذكرناها ان ابا يوسف لم يكن يفرق بين الحراج والجزية فهو يستعمل كلمة خراج للدلالة على الجزية وبالعكس ومثله البلاذري ^(٦) والماوردي ^(٧) وغيرهم من كتبه الصور الباسية. ومن اسباب هذا الخلط ان العرب المسلمين لم يكونوا يعرفون في بادىء الامر معنى الحراج الحقيقي فكانوا يستعملونها بمعنى الحرج او التدخل على الاطلاق كما يظهر من عبارة الماوردي التي ذكرناها سابقاً فلما منهم ان الكلمة مشتقة من مادة عربية وهو غلط كما رأينا. ثم ان كلمة جزية بمعنى الضريبة على الرقاب او الرؤوس فقط لا على الرؤوس والاراضي مما كما كانت في اوائل الفتح لم تستعمل على ما يظهر لي الا بعد ان عرف القاصحون معنى الحراج الحقيقي ونهوا ان النجم والبرنطين كانوا يأخذون من رعاياهم ضريبتين مختلفتين ضريبة على الاراضي وهي الحراج بمعنى الحقيقي وضريبة على الرؤوس كان يؤدونها الحالم مرة في السنة تقدماً وهي الجزية بمعناها الضيق المتأخر. وهناك سبب آخر

(١) طالع مقالة C. H. Becker عن الشر والحراج في كتابه اسنول Islamstudien

(٢) ايمان بن الاسلام (٢) من ٧٠ (٣) من ٧٤ (٤) ابو يوسف كتاب الحراج من ٧٤

(٥) ابو يوسف من ٧٥ (٦) فتوح البلدان من ١٣١ و ١٣٣ وكتاب المغازي من ٤٠٣

(٧) الاحكام السلطانية من ١٣١

لهذه الأسباب هذا الخنط وهو أنه لما كان الحراج أعظم الضرائب وأهمها وكانت تتوقف عليه حياة المملكة وسعادتها^(١) تطلبت هذه الضريبة واسمها على سائر الضرائب وأسمائها حتى كادت كلمة جزية تهمل وبسماض عنها—هرا من اللبس—بكلمة أخرى كجالية (ج جوالي) فصاروا يطلقون كلمة حراج على جميع الضرائب وبينها الجزية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً . واثوى من كل ذلك ان المسلمين إبد أن كانوا يؤدون في بلادهم العشر أصبحوا بمد ان انتقلت اليهم أكثر الاراضي المتفرجة بطريق الاقطاع او الاشراف او الاغتصاب او احياء الموات ومد ان اعتنق الاسلام أكثر سكان البلاد المذكورة — يؤدون عن اراضيهم الحراج كاهل الامة الذين ظلوا محافظين على دين اجدادهم نادى ذلك الى انتشار كلمة حراج لان أكثر الاراضي صارت خراجية وإهملت كلها عشر وجزية وقد ساعد على ذلك ان اهل الامة وهم الاقنون في البلاد الاسلامية لم يعدوا يؤدون الجزية— ضريبة الرزوس — او صاروا يؤدونها نادراً جداً لان الدول الاسلامية لم تعد تكثر لها لقتها وأنه ليريب ان المتقدمين من كتبة المسلمين كابن يوسف ويحيى بن ادم والبلاذري واليعقوبي والماوردي وغيرهم ظلوا يستعملون كلمة حراج بالمعنى الاصلي للجزية حتى مد ان دققوا على معنى الكلمة الحقيقي وحدوده ببيارات تكاد تكون مترجمة حرفياً عن اللاتينية او اليونانية كما يؤخذ مثلاً من عبارة الماوردي وهي « ان اخراج في لغة العرب (٢) اسم الكراء والغلة »^(٣) وهو في الحقيقة معناه الاصلي لان Chorigio في اليونانية كانت تشمل في الولايات البرنطية الجنوبية والغربية للدلالة فقط على مقدار ما كان يؤديه عيناً او نقداً— الفلاح المتأجر او المستغل من الاجار لصاحب الارض الذي كان يؤجر اراضي على شروط مختلفة تكاد تكون هي هي ان في ايام الفراعنة المتأخرين والبطالسة والبرومان والبرنطيين او في ايام العرب^(٤) حتى أوائل حكم بني امية وقد أشرنا في ماسبق الى أن هذه الشروط لم تكن في الدور المذكور باهظة ولا مجحفة بحق الاهالي وهو ما حسب اهالي البلاد الى العرب وحلهم على مساعدتهم على ما جاء في كتاب الحراج لان آدم وفتوح البلدان للبلاذري الا ان هذه الحالة الرضية لم تظل كثيراً للاسباب التي سنأتي على ذكرها في مقالاتنا الآتية

بندلي جوزي

باكو

على ذكرها في مقالاتنا الآتية

(١) قال جعفر بن يحيى الرمكي « الحراج عماد الملك » (انظر ديوان الاخبار لابن خبيق ج ١ ص ٣٠ من الطبعة الاوربية) (٢) الاحكام السلطانية من ١٣١ (٣) قال يحيى بن آدم (كتاب الحراج ٨) « فلما ظهر المسلمون على اهل فارس تركوا السواد ومنية تلم من البيط والبعاقين على سالمهم » وهكذا فطراني الشام وغيره